النفوذ التركي الناعم لإفريقيا: أبعاد، فرص وتحديات

Soft Turkish influence in Africa : Dimensions, opportunities and challenges

د/ قطاس سمير

جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)

samir.gatt@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال: 2023/01/25 تاريخ القبول: 2023/05/29 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء –بالتحليل والنقد- لتعاضم النفوذ التركي في القارة الإفريقية والذي أثار الكثير من الاهتمام السياسي والأكاديمي في السنوات الأخيرة. يتميز الحضور التركي في افريقيا بأنه "ناعم" بمعنى تعتمد أنقرة على آليات القوة الناعمة لاختراق الفضاء الجيوسياسي الافريقي. عكس القوى الكبرى الأخرى. سيحاول المقال تحليل اشكالية مركزية تتمحور حول طبيعة وحدود النفوذ التركي الجديد في القارة الافريقية وأبعاده ومآلاته على دول القارة. لذلك سيتطرق المقال إلى أربع محاور أساسية. المحور الأول: العلاقات التاريخية بين تركيا وإفريقيا، والمحور الثاني: أهمية القارة الافريقية في السياسة الخارجية التركية الجديدة، أما المحور الثالث: فسيتطرق لأهداف ومصالح تركيا في القارة الافريقية. المحور الرابع: وسائل الاختراق التركي الناعم لافريقيا. وأخيرا، في المحور الخامس فسنخصصه للحديث عن الفرص والمخاطر التي تترتب على تزايد النفوذ التركي في القارة الإفريقية.*

الكلمات المفتاحية: *تركيا، افريقيا، قوة ناعمة، اقتصاد، فرص ومخاطر*

***Abstract**: This article aims to highlight the growing Turkish influence in the African continent, with analysis and criticism, as it has been an interesting political and academic topic in the recent years. The Turkish presence in Africa is characterized as soft, namely Ankara relies on soft power mechanisms to penetrate the geopolitical arena of africa, contrary to the other great powers. This article will analyze a key research question about the nature and limits of the new turkish influence in African continent, including its dimensions and implications for the states in the continent. Based on this point, the article will deal with four essential tracks; the first is about the historical relations between Turkey and Africa, the second is on the importance of the African continent in the new Turkish foreign policy, the third is about Turkey's goals and interests in the African continent, while the fourth one deals with the tools of the soft Turkish penetration of Africa, lastly in the fifth part, it will discuss the opportunities and risks resulting from the increased influence of turkey in the African continent.*

***key words:**Turkey, Africa, soft power, economy, opportunities and risks.*

1. مقدمة:

أثارت مسألة تعاظم النفوذ التركي في القارة الإفريقية الكثير من الاهتمام السياسي والأكاديمي في السنوات الأخيرة. فهناك من يهول من هذا النفوذ ونلمس ذلك بشكل خاص في الأدبيات الغربية ويمكن فهم ذلك التهويل في إطار التنافس الغربي مع تركيا. غير أن الملاحظ الموضوعي سيكتشف أن هذا النفوذ طبيعي -رغم أنه يسير بوتيرة متسارعة-، وذلك بالمقارنة مع نفوذ القوى الكبرى المتواجدة في القارة. غير أن الأمر المختلف في علاقة تركيا بإفريقيا أنها تمضي بهدوء وبدون ضجيج كما هو الشأن بالنسبة للقوى الأخرى. فالنفوذ التركي يوصف بأنه "ناعم" تعتمد فيه تركيا على أدوات جديدة خاصة العلاقات الدبلوماسية والمساعدات الانسانية والتنموية للبلدان الفقيرة في القارة، ولا تربط مساعداتها تلك بمشروطيات سياسية أو اقتصادية. وقد استفادت تركيا من صورتها الحسنة لدى الأفارقة أنظمة وشعوبا، إذ لا تملك أنقرة خبرة استعمارية في القارة. توجه تركيا نحو القارة السمراء جاء في سياق توجه جديد للسياسة الخارجية التركية التي صارت تقوم على عقيدة جديدة تعرف بـ"العمق الاستراتيجي" وتنويع الشركاء الاستراتيجيين، بكلمات أخرى؛ أن يكون لأنقرة حضور في كل مناطق العالم بما فيها إفريقيا.

الهدف من هذه المقالة، هو إماطة اللثام –بالتحليل والنقد- عن حقيقة النفوذ التركي "المزعوم" في إفريقيا، لمحاولة فهم إن كان هذا النفوذ حقيقة أم وهم. وذلك بدراسة العلاقات التركية-الإفريقية متعددة الأبعاد سياسية اقتصادية واستراتيجية. كما ستحاول هذه الورقة فحص المقاربة الناعمة التي اعتمدتها تركيا في علاقتها مع القارة الافريقية، والوقوف عند نجاعة هذه المقاربة وأهم الأدوات الجديدة التي اعتمدت عليها. كما ستحاول المقالة في خطوة أخيرة تحليل نتائج تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وافريقيا، وانعكاسات تعاظم الحضور الاقتصادي التركي (الاستثمار والتجارة) في السوق الإفريقي.

ستحاول المقالة معالجة إشكالية مركزية مفادها: ماطبيعة وحدود النفوذ التركي الجديد في القارة الافريقية؟ لتحليل هذه الاشكالية سنحاول تفكيكها الى العديد من التساؤلات: كيف تطورت العلاقات بين الطرفين منذ استقلال الدول الإفريقية؟ ماهي مصالح وأهداف تركيا الجديدة في القارة الإفريقية؟ ماهي الأدوات الناعمة التي اعتمدت عليها أنقرة في تحقيق اختراق في افريقيا وضمان موضع قدم لها هناك؟ ماهي انعكاسات تطور هذه العلاقات على الطرفين؟

2. تاريخ العلاقات التركية الافريقية

تاريخياً، أول اتصال بين تركيا والقارة الافريقية كان عن طريق الدولة العثمانية التي كان لها موضع قدم في شمال افريقيا على الخصوص، إذ قامت اسطنبول بضم العديد من الدول الافريقية-العربية للامبراطورية. وهي: الجزائر، ليبيا، تونس ومصر. (Ngouana, Les Relations Turco-Africaines : quelbilan en 2020 ?, 2020). لم يكن للجمهورية التركية الحديثة التي تأسست عام 1923 اهتمام يذكر بالقارة الافريقية، وذلك لسببين؛ أولا: محدودية قدرات تركيا الاقتصادية والعسكرية في ذلك الوقت،

الأمر الذي لم يؤهلها للعب أدوار خارج مجالها الاقليمي المباشر فقد ورثت تركيا الحديثة امبراطورية عثمانية منهارة ومضعضعة. ثانيا: توجه تركيا الحديثة آنذاك كان واضحا وهو ادارة ظهرها للشرق عموما، والسعي الحثيث للحاق بالغرب وبما أن البيئة الافريقية في عمومها كانت مناهضة للغرب الاستعماري فقد كانت العلاقات التركية الافريقية جد فاترة. وحتى مع استقلال البلدان الافريقية سنوات الستينات والسبعينات، ظلت تلك العلاقات محدودة جدا محصورة في الجانب الدبلوماسي. وهذا الأخير اقتصر على افتتاح قنصليات في البلدان الافريقية. فأول زيارة لمسؤول تركي سامي للقارة السمراء كان سنة 1969 بزيارة الرئيس التركي جودت صوناي لاثيوبيا.

بدأت تظهر أهمية القارة الافريقية بالنسبة لاسطنبول سنوات السبعينات عقب الأزمة مع اليونان حول جزيرة قبرص، أين تنكر الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا ووقفوا إلى جانب اليونان. منذ ذلك الحين، تشكلت قناعة لدى صانع القرار التركي بضرورة التفكير جديا في تطوير العلاقات مع الشرق ودول العالم الثالث ومنها افريقيا، على الصعيد الدبلوماسي على الأقل لتضمن دعمها مستقبلا في ملفاتها الاستراتيجية وعلى رأسها قضية قبرص. سنوات الثمانينات وبدايات التسعينات بدأت العلاقات التركية-الافريقية تتبلور بشكل أكثر وضوحا؛ وبدأت تتجه شيئا فشيئا لتمس الجوانب الاقتصادية. فقد خصصت الحكومة التركية سنة 1983 مساعدات مالية قدرها 10 ملايين دولار لكل من غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، السينغال، الصومال والسودان. كما وقعت تركيا مابين عامي 1987-1997 اتفاقات تعاون اقتصادي وتقني مع العديد من الدول الإفريقية، نيجيريا، جيبوتي، تشاد، غامبيا، زمبيا، بوتسوانا، السودان، السنغال، اثيوبيا، غانا وغينيا. (كايا، 2021)

مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة سنة 2002، تبنى فلسفة جديدة في سياسته الخارجية قائمة على التوجه نحو الفضاءات الجيوسياسية الجديدة. ومنه تبنى سياسة الانفتاح تجاه القارة الافريقية. وهنا تبنت تركيا خطابا جديدا تجاه افريقيا وصف بـ "الناعم". بمعنى التركيز على العلاقات الاقتصادية (المساعدات) والدبلوماسية والثقافية. السبب الأساسي وراء سياسة الانفتاح على افريقيا هو؛ استبعاد تركيا من العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في قمة اسطنبول 1997. وفي سنة 2003، بدأت تتبلور السياسة التركية تجاه القارة السمراء بشكل عملي، مع انعقاد أول قمة تركية-افريقية. التي أكدت على تعزيز التنمية المستدامة والتعاون بين الطرفين. وفي سنة 2005، أعلنت تركيا ما سمته بـ"سنة إفريقيا". وفي ذات السنة حضيت تركيا بصفة "المراقب" في الاتحاد الافريقي. وفي 2008، قبل البنك الافريقي للتنمية تركيا كعضو "غير-اقليمي". ومنذ 2005 وإعلان سنة افريقيا في تركيا إلى غاية 2020، تردد أردوغان على افريقيا 40 مرة، قام خلالها بزيارة حوالي 30 دولة. (Ngouana, p. 05). في سنة 2008 أيضا أعلن الاتحاد الافريقي تركيا شريكا استراتيجيا للقارة، وعقدت قمة "التعاون التركي-الافريقي" بمشاركة 49 دولة افريقية في اسطنبول. يرى الملاحظون أن هدف أنقرة من زيادة وتيرة تعاونها مع افريقيا مابين سنتي 2005-2008، كان ضمن حملة تركية لإعادة انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. الأمر الذي يمكن ادراجه بكيفية عامة في مساعي اسطنبول لتبوء مكانة مرموقة دوليا كقوة صاعدة.

3. أهمية القارة الافريقية في السياسة الخارجية التركية الجديدة

اهتمام تركيا بافريقيا يندرج في اطار رؤية أنقرة الجديدة لدورها، باعتبارها دولة محورية وقوة اقليمية وفاعل دولي ذو سياسة خارجية معقدة ومتعددة الأبعاد. ضمن مذهبها الجديد "العمق الاستراتيجي"، الذي يعد الموجه الأساسي للسياسة الخارجية التركية منذ 2002، أي منذ وصول حزب العدالة والتنمية سدة الحكم. قائمة على فلسفة أن تركيا متعددة الأحواض القارية بما فيها إفريقيا ما يمنحها عمقا استراتيجيا فيها. (صلاح، 2017). نشير إلى أنه ومنذ التسعينات بدأت تركيا تتصرف كقوة صاعدة أي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفصال بعض البلدان الاسلامية في آسيا الوسطى، التي سعت لاستمالتها والتأثير فيها غير أنها فشلت نتيجة استمرار النفوذ الروسي فيها. لذلك فان توجه تركيا نحو افريقيا كان من أجل تطوير علاقات متوازنة مع القوى الصغرى لإقامة علاقات متنوعة مع مختلف مناطق العالم.(Angey, La recomposition de la politique étrangère turque, 2014)

تنم القارة الافريقية عن أهمية كبرى بالنسبة لتوجهات تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية. فأفريقيا من أكبر القارات في العالم تضم 54 دولة يقطنها حوالي مليار نسمة من السكان أغلبهم من الشباب حيث يشكلون أكثر من 70%. كما تعتبر القارة أحد المناطق التي تعرف نسب نمو اقتصادية جيدة حيث تقع 10 دول افريقية ضمن لائحة الدول 64 الأسرع نموا في العالم لسنتي 2014/2013. فضلا عن ذلك تعتبر قارة افريقيا أحد الفضاءات الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي وصلت سنة 2014 إلى 55 مليار دولار من بين 1.26 تريليون دولار قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر. (الرنتيسي م.، الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب، 2015)

وتعتبر منطقة شرق افريقيا والقرن الافريقي أكثر المناطق استهدافا لتركيا، بالنظر لموقعها الاستراتيجي. فهي تطل على ممرات مائية مهمة عسكريا وتجاريا مثل خليج عدن ومضيق باب المندب. وتسيطر على البحر الأحمر. كما تقترب المنطقة من منابع الطاقة وممرات نقلها، الأمر الذي جعل منها دائما مسرحا للصراع الدولي. تقترب المنطقة أيضا من الجزر التابعة لدول القرن الافريقي والتي تعرف بدورها صراعا بين قوى اقليمية وعالمية للسيطرة عليها. فضلا عن ذلك، فللمنطقة حساسية أمنية؛ فالقرن الافريقي منبع لنهر النيل وهذا ما تستغله تركيا في الضغط على مصر بدعمها لموقف اثيوبيا فيما يخص "ملف حوض النيل". من الناحية الاقتصادية، تشهد المنطقة أهمية اقتصادية مستقبلية، فالمتوقع أنها ستشهد المزيد من اكتشافات الغاز وهذا ما سيجعل منها محط اهتمام عالمي أكبر.

ادراكا منها لأهمية القارة الافريقية، عملت تركيا –كما قلنا سابقا- على تطوير علاقاتها مع دول القارة. حيث رفعت اسطنبول حجم تجارتها مع بلدان القارة السمراء من 3 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 25 مليار دولار عام 2020. كما حصلت افريقيا على ثلث المساعدات التركية الخارجية. كما تعززت العلاقات على الصعيد الاجتماعي والإنساني فالخطوط الجوية التركية متواجدة على مستوى 28 دولة إفريقية كما يعمل في افريقيا عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التركي. (الرنتيسي م.، 2015، صفحة 05)

4. أهداف ومصالح تركيا في القارة الافريقية

لتركيا أهداف ومصالح في القارة الافريقية متعددة الأبعاد، سياسية دبلوماسية اقتصادية وأمنية. تعمل على تحقيقها بشكل هادئ، فهي تحاول تجنب الصدام مع القوى الكبرى التقليدية أوروبا الولايات المتحدة والصين. فتركيا التي تسعى لاستعادة مكانتها العالمية، ترى في القارة الافريقية أحد الفضاءات الجيوسياسية المهمة التي يمكن أن تمارس فيها هذه التوجهات الجديدة.

دبلوماسيا، كان لتركيا حضور دبلوماسي قوي في العقدين الأخيرين فقد تضاعف عدد بعثاتها الدبلوماسية تجاه عواصم القارة. بحيث صارت تركيا الدولة الأولى عالميا من حيث التمثيل الدبلوماسي في افريقيا. حتى وأن كان حضورها الدبلوماسي رمزيا في بعض البلدان التي ليس لها معها علاقات متطورة إلا أن اسطنبول حريصة على وجودها فيها. ويتركز النشاط الدبلوماسي التركي في افريقيا جنوب الصحراء وفي القرن الافريقي. كما عززت اسطنبول علاقاتها الدبلوماسية مع دول القارة السمراء من خلال الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها مسؤولون أتراك تجاه افريقيا التي بلغت 37 زيارة بين عامي 2009-2011. (حجازي، 2020). لعل أحد أهم أهداف تركيا من تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع افريقيا؛ هو ضمان دعمها للضفر بمقعد غير دائم في مجلس الأمن. وهذا كان الهدف الأول من عقد تركيا لقمة مع دول افريقيا عام 2008 في اسطنبول. وذلك عبر الدعم الدبلوماسي الافريقي لترشيح تركيا لهذا المنصب، وهذا ما تحقق لها عام 2009-2010، بحيث صارت تركيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن. فضلا عن ذلك، فان حرص تركيا على تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع افريقيا هو لتقريب وجهات النظر بينها وبين الدول الافريقية بشأن العديد من القضايا الاقليمية والدولية (ابراهيم، 2015) التي تعدها اسطنبول مصيرية. وذلك ادراكا من الجانب التركي لأهمية الوزن الدبلوماسي للقارة الافريقية.

على الصعيد الاقتصادي، شهدت العلاقات التركية-الافريقية تطورا ملحوظا، ويندرج هذا في سياق تطوير أنقرة لعلاقاتها الاقتصادية مع كل مناطق العالم ففي مقابلة مع رئيس الوزراء التركي "داوود أوغلو" صرح أن: "المصالح الاقتصادية مؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية، وزيادة مستوى التعاون الاقتصادي مع دول كثيرة قدر الإمكان صار أولوية ملحة بالنسبة لتركيا." وبخصوص إفريقيا، يتصور المسؤولون الأتراك أن هناك فرصا كبيرة لتطوير التعاون الإقتصادي معها في مجالات عديدة خاصة التجارة والاستثمارات ونقل التكنولوجيا.. (Tepecikliogˇlu, 2017) فقد أعدت مستشارية التجارة الخارجية في الجمهورية التركية في بداية عام 2003 "استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية". واعتبارا من أيار/مايو 2005 اعتمدت تركيا سفارتها في أبوجا لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOAS كما انظمت الى منتدى الشركاء الدولي التابع للهيئة الحكومية الدولية للتنمية IGAS في حزيران 2008، كما قامت باعتماد سفارتها في دار السلام لدى مجموعة دول شرق افريقيا ECA. كما تمت المصادقة –أثناء اجتماع المانحين الذي عقد يومي 14-15 أيار 2008- على الطلب الذي تقدمت به تركيا من أجل نيل عضوية بنك التنمية الافريقي وصندوق التنمية الافريقي، وبذلك أصبحت تركيا العضو الخامس والعشرين في بنك التنمية الافريقي من خارج افريقيا.

على اثر هذا الانخراط التركي القوي في الاقتصاد الافريقي، تطورت العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الافريقية في السنوات الأخيرة. فقد بلغ حجم التجارة مع الدول الواقعة جنوب الصحراء من 742 مليون دولار عام 2000 ألى 3 ملايير دولار عام 2005 و5.7 مليار دولار عام 2008. ومنذ 2013، ارتفعت صادرات تركيا إلى شرق افريقيا الى 813 مليون دولار، وتحاول تركيا الرفع من حجم تجارتها خاصة مع اثيوبيا التي تستأثر بأكبر حصة من الاستثمارات التركية في شرق افريقيا. كما ارتفع حجم الاستثمار فيها إلى 1.7 مليار دولار خاصة في مجال بناء السكك الحديدية. (الرنتيسي م.، صفحة 06). وقد بلغ حجم التبادل التجاري مع كل الدول الإفريقية 9 مليار دولار عام 2005، لتقفز إلى 15.7 مليار دولار عام 2010، ثم لتصل إلى ما يربو عن 21.5 مليار دولار عام 2019 حسب بيانات هيئة الاحصاء التركية. وحسب المعطيات فإن القطاعات التي تحقق بها أعلى قيمة صادرات إلى افريقيا هي الصلب والمواد الكيميائية وصناعة السيارات والبقوليات والحبوب الزيتية وقطع غيار الماكينات.

من جهة أخرى، زادت تركيا من استثماراتها في الدول الافريقية، فتركيا تعتبر واحدة من الدول الأربعة الأكثر حضورا في القارة. وطبقا لمؤشر الاستثمار الخارجي لعام 2019، بمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي فإن استثمارات البلاد في افريقيا ارتفعت بنسبة 11% مسجلة 46 مليار دولار. وفي مقدمة الدول التي جذبت الاستثمارات التركية هي؛ كينيا، المغرب، تونس. وتتركز الاستثمارات التركية في مجالات عديدة مثل؛ البنى التحتية، انشاء الموانئ والطرق والسدود والملاعب والمستشفيات.. كما أن انتعاش قطاع الإنشاءات في افريقيا يزيد من الصادرات التركية للكثير من السلع المستخدمة بالإنشاءات مثل؛ الإسمنت الزجاج، حديد التسليح والسيراميك.

من أجل فهم قوة تركيا الاقليمية والدولية يجب النظر إلى دينامية قطاع الأعمال. فقد نجحت الشركات التركية في استغلال الفرص التي أوجدها النشاط الدبلوماسي التركي. خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي اكتشفت السوق الافريقي الخصب، فقد شهد العام 2007، انطلاقة حقيقية في مجال الاستثمار التركي في القارة الافريقية. فقد بلغ حينئذ استثمار 350 شركة ما قيمته 400 مليون دولار. والتي وصلت الى 5 مليار دولار عام 2013، لتقفز إلى 6.2 مليار دولار عام 2016. (Tepecikliоğlu, 2017, p. 19)

على الصعيدين العسكري والأمني، فقد شهد هذين البعدين من جهتهما تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة. فأمنيا؛ صار لأنقدرة انتشار عسكري واضح في مختلف بقاع العالم ومشاركة عسكرية مع مختلف القوى خاصة الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي وفي افريقيا أيضا. يتجلى انخراط تركيا الأمني في افريقيا بشكل واضح في أزمات شمال افريقيا. فتسعى تركيا لتعزيز نفوذها العسكري في جميع أنحاء هذه المنطقة، وتعد ليبيا خير مثال على هذا المسعى. ففي كانون الثاني/يناير 2020، قامت تركيا بنشر قوات عسكرية مستخدمة طائرات مسلحة من دون طيار من طراز TB2 من أجل التصدي لتقدم الجيش الوطني الليبي التابع للمشير خليفة حفتر في المناطق الخاضعة إلى سيطرة حكومة الوفاق الوطني ثم ارغامه على التراجع. وتركيا هنا تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية من جهة ومصالحها الجيوستراتيجية من جهة أخرى، بما فيها الاتفاقية البحرية مع حكومة الوفاق الوطني.

ولا تخفي أنقرة طموحها في السيطرة على سوق الأسلحة الإفريقية، وبالفعل وقعت مع تونس في كانون الأول/ديسمبر 2020 اتفاقا عسكريا قدمت تركيا بموجبه مالا يقل عن 150 مليون دولار لتونس على شكل قروض من دون فوائد مقابل شراء معدات عسكرية تركية. وقد نص الاتفاق أيضا على التعاون في قطاع الصناعات العسكرية، واستحداث منصات مشتركة للبحوث والتطوير وإنتاج قطع الغيار والتصدير المشترك للمعدات العسكرية. من شأن هذا التعاون أن يسمح لأنقرة بإنشاء قاعدة صناعية متينة في تونس لتصدير معداتها العسكرية في جميع أنحاء المغرب العربي وإفريقيا. وبالفعل فتحت تركيا 37 مكتبا عسكريا في إفريقيا فأصبحت بذلك الدولة التي تملك أكبر عدد من هذه المكاتب في القارة جمعاء. وخلال السنوات الثلاث الماضية أبرمت أنقرة أيضا اتفاقات عسكرية مع كل من التشاد 2019، والنيجر 2020، والصومال 2021، وتتطلع أيضا إلى دخول أسواق افريقية أخرى لتعزيز آفاق التعاون العسكري.

مثَل عام 2021 طفرة كبيرة في مبيعات السلاح التركي إلى إفريقيا ما يشكل البعد الأخير في العلاقات التركية-الافريقية متعددة الأبعاد. وبذلك يمكن الحديث عن استراتيجية متكاملة لتركيا في إفريقيا، فقد صار لأنقرة حضور قوي في سوق الصناعات الدفاعية الافريقية. فوفقا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام فقد انتقلت أنقرة من المرتبة السابعة من بين أكبر مستوردي السلاح عام 2014 إلى المرتبة 20 عام 2020، كما احتلت المرتبة 13 من بين كبار مصدري السلاح في العالم. ووفقا لجمعية المصدرين الأتراك فقد حققت إفريقيا عام 2021 أعلى زيادة في الصادرات العسكرية التركية حسب المناطق حيث زادت بنسبة 700% أي من 41 مليون دولار إلى 328 مليون دولار، إلى جانب توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية مع دول القارة. ومن الممكن أن يعزى السبب في هذا الارتفاع إلى عوامل عديدة أهمها؛ البناء على الحضور التركي في القارة في العديد من القطاعات، وانشاء مكاتب تسويق بلغ عددها وفق بعض التقارير 37 مكتبا وعقد المعارض والفعاليات المخصصة كالمنتدى التركي-الإفريقي الأول للدفاع والأمن والفضاء الذي عقد دورته الرابعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. (كايا، كيف أقامت تركيا علاقات مع القارة الافريقية على مدار 23 عام، 2021)

لتركيا دوافع عديدة للتوسع في السوق العسكرية الإفريقية. نذكر منها؛ حماية النفوذ الجيوستراتيجي وهو ما يبدو جليا خاصة في الصومال، التي تقع على مفترق طرق بين البحر الأحمر والمحيط الهندي ويطل على خليج عدن، كما أقامت أنقرة هناك قاعدة عسكرية سنة 2017. وهذا ما يكسب أنقرة قوة ضغط على خصومها ومنافسيها الدوليين والإقليميين. حيث أدى تزايد النشاط التركي في دول غرب افريقيا، كالنيجر والسنغال ومالي إلى انزعاج فرنسا التي تعد هذه الدول كمناطق نفوذ تقليدي لها.

5. وسائل الاختراق التركي الناعم لافريقيا

1.5. المساعدات الانسانية

خلال السنوات القليلة الماضية برزت تركيا كإحدى الدولة المانحة والعاملة في مجال العمل الإنساني خاصة في المناطق التى تشهد مجاعات أو كوارث طبيعية في إفريقيا ، حيث تدخلت في عدة دول إفريقية منها السودان والصومال وذالك عبر الهلال الأحمر التركي و مؤسسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، وفي إطار دعم مجهوداتها الإغاثية في إفريقيا قامت وكالة التعاون والتنسيق التركية بفتح ثلاث مقرات لها في كل من العاصمة السودانية الخرطوم ، والإثيوبية أديس أبابا والسنغالية داكار وذالك لتسهيل مهامها الإغاثية في إفريقيا, خلال السنوات الأخيرة أصبحت المساعدات الإنسانية هي العنصر الأساسي ورأس الحربة في السياسة الخارجية التركية.

في التقرير العالمي للمساعدات الإنسانية 2015 وصلت مساهمة تركيا في العمل الإغاثي الميداني 3.3 مليار دولار وهو ما يجعل تركيا في المرتبة الثالثة في العالم ضمن أكبر الدول المساهمة في العمل الإنساني. بوابة العمل الإنساني التى دخلت منها تركيا إلي القارة الإفريقية مكنتها من ربط جسر من العلاقات بينها وبين هذه الدول حيث تطورت هذه العلاقات لتكون أعمق وأشمل خلال السنوات الأخيرة. فقد استجابت تركيا للنداءات الافريقية في توفير المساعدات التنموية والانسانية لبعض الدول الافريقية المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، من خلال الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TIKA.* وضمن هذه السياسة افتتحت تركيا ثلاث مكاتب للمساعدات الانسانية في ثلاث دول افريقية وهي؛ السودان، السنغال وإثيوبيا. ومن هذه المكاتب تدير الحكومة التركية عملياتها الانسانية في 37 دولة إفريقية، حيث بلغ حجم المساعدات الانسانية التي قدمتها تركيا للدول الافريقية في 2008 نحو 135 مليون دولار أمريكي، ومن أهم الدول التي استفادت من تلك المساعدات؛ السودان، أثيوبيا، تشاد، الكونغو، كينيا، أوغندا، الصومال، مالاغاشي، مدغشقر، مالاوي.

الوكالة التركية للتنمية والتعاون لعبت دورا مهما؛ فقد ضاعفت الحكومات التركية مساعداتها لإفريقيا عبر هذه الوكالة. أولويتها كما عرفها رئيس الحكومة التركي السابق داوود أوغلو في 2010 هي (الصحة، التربية، الزراعة، البيئة والبنى التحتية). في 2008 وضعت الوكالة المذكورة برنامج تحت اسم "برنامج التنمية الفلاحية الافريقي)، موجه للتطبيق في ميدان الفلاحة ليشمل 13 بلدا مختلفا في جنوب الصحراء فعن طريق هذه الوكالة دفعت تركيا أكثر من 49 مليون دولار للصومال في 2011. تولي تركيا اهتماما خاصا للمشاريع الإنمائية في القارة. ولدى الوكالة التركية للتعاون والتنسيق "تيكا" مكاتب تنسيق في 22 دولة أفريقية، كما تنشط منظمات المجتمع المدني التركية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات التنموية

والإنسانية في إفريقيا، حيث تموّل مشاريع بناء المدارس والكتاتيب القرآنية والمستشفيات والعيادات الطبية مختلفة الأحجام. (أوراكشي، 2022).

2.5. التعاون الثقافي

وذلك من خلال استقبال البعثات الطلابية والدي يمثل وجه من أوجه قوة تركيا الناعمة، التي توفر منحا دراسية في مختلف أطوار الدراسات الجامعية (الليسانس، الماجستير والدكتوراه) لنحو 4500 طالب افريقي بحسب أردوعان. وتولت الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية التركية تكوين العشرات من الدبلوماسيين الأفارقة ضمن "البرنامج التعليمي الدولي للدبلوماسيين الشباب". تهتم تركيا بالاستثمار في مجال التعليم من أجل أهميته في توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار والاستقرار في البلاد الافريقية. فقامت تركيا بالتوقيع على 40 اتفاقية في مجال التعليم مع 26 بلد إفريقي، وما تزال المفاوضات مستمرة على اتفاقيات تعاون أخرى مع 20 بلد آخر، كما سعت تركيا من خلال التعليم مجابهة جماعة غولن التي تملك العديد من المدارس في افريقيا حيث تعمل على ايجاد موطئ قدم لها في هذا الشأن.

3.5. استخدام الدين الاسلامي

تستخدم تركيا الدين الاسلامي في علاقاتها مع الدول الافريقية خاصة المسلمة منها، وقد استخدمت هذه المقاربة مع الصومال، فقد كان لخطاب التضامن الاسلامي حضور باد في المساعدات التركية للصومال، مقارنة بالجهات المانحة الأخرى، وهذا الأمر قد لاقى ثناء واستحسانا كبيرين لدى الشعب الصومالي. وفي سياق مشابه فالسودان ذات الأكثرية المسلمة في القرن الافريقي ولها تاريخ مع النفوذ العثماني. وقد تولى السلطة في هذه البلاد حكومة اسلامية (اسما على الأقل)، ذات صلة تاريخية بتنظيم الاخوان المسلمين العالمي. ولطالما كانت علاقة السودان بالولايات المتحدة متوترة على الدوام، مما يجعلها قريبة من تركيا وحزب العدالة والتنمية الذي يتبنى الأيديولوجيا الاخوانية، والتي تسعى لجعل تركيا نموذجا للعالم الاسلامي وبديلا للعالم الغربي الذي تخلى –حسب تركيا- عن التزاماته الأخلاقية. (Vertin، 2019). في عام 2015، في اثيوبيا وفي سياق زيارة للرئيس التركي أردوغان لإفريقيا دعا دول القارة إلى غلق الأبواب أمام مدارس فتح الله غولن التي تشتغل في بعض المناطق الافريقية تحت ذريعة التطرف. (Angey, LE MOUVEMENT MUSULMAN TURC DE FETHULLAH GÜLEN ENAFRIQUE SUBSAHARIENNE : FAIRE L'ÉCOLE AU TRANSNATIONAL, 2015)

6. الفرص والتحديات المترتبة على تزايد النفوذ التركي في افريقيا

يمكن توصيف الواقع الراهن للعلاقات التركية-الإفريقية بأنها علاقات متوازنة بين الطرفين، إذ أنها تستند على منظومة تبادلية المصالح. فكل طرف لديه نوع من الإدراك الإيجابي بشأن امكانية الاستفادة من الطرف الآخر على المستوى السياسي، فتركيا تعتمد على الاستفادة من الوزن التصويتي للدول الإفريقية في المحافل الدولية، وبالمثل تعمد افريقيا للاستفادة السياسية من تركيا عبر تسليط الأخيرة

الضوء على قضايا ومشكلات القارة الافريقية في المحافل الدولية ولاسيما فيما يخص الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. فتطور العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية السريع بين الطرفين يرجع لعدم وجود موروث تركي استعماري تاريخي في القارة الافريقية. وذلك على النقيض من القوى الأوروبية الاستعمارية التقليدية. كما يرتكن الخطاب السياسي التركي نحو إفريقيا على فكرة مناوئة النفوذ الاستعماري في إفريقيا الأمر الذي يعزز من القبول التركي لدى الأفارقة على المستويين الرسمي وغير الرسمي. إذن، يمكن القول أن الحضور التركي في افريقيا أخذ عدة أشكال؛ اختراق متزايد للمنظمات الاقليمية الإفريقية، الإنطلاق في "ماراطون دبلوماسي"، وأخيرا التركيز على النشاطات الإنسانية. (Angey, La recomposition de la politique étrangère turque, 2014)

على الصعيد الاقتصادي، وفي إطار استراتيجية تركيا الجديدة "استراتيجية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية" يبدو أن لتركيا أهدافا طموحة يمكن أن تستفيد منها دول القارة الافريقية. فتح الطريق أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة لاختراق في دول القارة، القيام باستثمارات مباشرة في افريقيا، ونقل التكنولوجيا إلى دول القارة خاصة في بعض القطاعات مثل النسيج وغيرها. وكذلك المساهمة في تخفيض معدلات الفقر في بعض الدول الافريقية الأكثر فقرا. كما يعمل الطرفان التركي والإفريقي على وضع ترتيبات ملائمة للتجارة الحرة والمعاملات التفضيلية، دعم الجهود الافريقية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ووضع مكتب تركي للاستشارات التجارية في بعض دول افريقيا. (بقاص، 2017)

إلى جانب ذلك تلعب تركيا دورا مهما في مجال حفظ السلم والأمن في القارة الافريقية. فتعكس مساهمة تركيا في هذا المضمار أحد محاور المكون السياسي لخطة عمل "الانفتاح على افريقيا" لعام 1998، والمتعلق بالمساعدات الانسانية وحفظ السلم في افريقيا. حيث ساهمت تركيا بقوة في بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا وذلك لأجل تعزيز تنمية السلم والاستقرار السياسي في القارة، حيث قدمت تركيا الدعم والعون المالي والبشري نحو عمليات حفظ السلم في القارة الافريقية منذ عام 2008. وفي ذات الإطار لعبت تركيا دورا بارزا في المساهمة في جهود وعمليات حفظ السلم نذكر منها على سبيل المثال انعقاد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تحقيق التنمية وإعادة الاعمار في دارفور، والذي عقد في القاهرة برئاسة تركية-مصرية عام 2010، والذي أعلنت تركيا من خلاله تقديم نحو 70 مليون دولار كمساعدة لدارفور. كما عقدت تركيا مؤتمرين دوليين حول الصومال في اسطنبول وذلك في عامي 2010-2012، والتي كانت تهدف من ورائها لبناء نوع من التوافق الدولي بشأن بناء الدولة والتنمية في اسطنبول.

لكن من زاوية تحليل أخرى، يمكن القول أن الدول الإفريقية تواجهها تحديات كبيرة، تشكل عائقا أمامها للإستفادة من المشاريع والاستثمارات التركية، فعلى الصعيد الإقتصادي، الوجود التركي رغم تصاعده عاما بعد عام، يضل متواضعا إلى حد ما؛ بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى كالصين مثلا، التي

تمثل حجم تبادلاتها مع إفريقيا 166 مليار دولار تليها الولايات المتحدة الأمريكية. بمعنى؛ أن التبادلات التركية مع إفريقيا لا تتعدى 2.4% مقابل 13.9% للصين، و5.1% للهند، و44% بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فيبدو أن التبادلات التركية-الافريقية هي بلا جدل في حركية نمو متصاعدة، غير أنها لم تحقق طموحات القادة الأتراك. وعلى الرغم من نجاح بعض هذه الدول في التخفيف من آثار هذه العوائق عبر إصلاحات إدارية و سياسية وقضائية إلا أن أغلب الدول الإفريقية لا تزال تواجه هذه العقبات التى تشكل تحديا كبيرا ليس فقط لها بل للدول المستثمرة أيضا ومن ضمن هذه العقبات؛

ضعف البنية التحتية؛ في غالبية الاقتصاديات تلعب البنية التحتية دورا مهما وأساسيا في تحقيق النمو والتطور، حيث تعتبر الدول ذات البنية التحتية القوية والمتطورة أكثرا جذبا للاستثمار وأكثر توسعا للنشاطات الاقتصادية وبالتالي تحقق مزيدا من النمو والازدهار مقارنة مع تلك الدول التى تمتلك بنية تحتية ضعيفة ومتهالكة. ويشمل تطوير البنية التحتية إنشاء المطارات والموانئ و الطرق والجسور وكل ما من شأنه تسهيل الحركة.

البيئة غير الملائمة للأعمال: تشكل بيئة الأعمال عاملا مهما في جذب الاستثمارات، فالعمل على تطوير وتدريب الكادر البشري وتهيئته بما يحتاج من معارف علمية وتكنولوجية يسهم بشكل كبير على تسهيل إجراءات العمل وهو ما يعتبر عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى توفر الأدوات التكنولوجية والإنترنت وغيرها من متطلبات تسهيل التعاملات هذا بالإضافة إلى تسهيلات العمل الإداري (حجازي، مرجع سابق).

الإصلاح الاقتصادي: من أهم قواعد الإصلاح الاقتصادي تحويل مصادر الدولة وثروتها من القطاعات الأقل إنتاجية إلى تلك الأعلى إنتاجية وتسهم هذه القاعدة في زيادة كفاءة الاقتصاد وانتعاشه، الإصلاح الاقتصادي يشمل أيضا قوانين الاستثمار و إصلاح مؤسسات القضاء ومنحها الاستقلالية الكافية لأداء مهامها ، هذه الاصلاحات تحفز المستثمرين على استثمار أموالهم في بلد يمتلك هذه المواصفات.

الإستقرار السياسي: من التحديات الكبيرة التى تواجه القارة الإفريقية عدم الإستقرار السياسي، حيث تشهد بعض الدول الافريقية إنقلابات عسكرية و صراعات عرقية غالبا ما تسبب موجة من التوتر والاحتقان داخل هذه البلدان وتحرمها من الإستقرار الذي هو أساس أي نهضة اقتصادية، حالة عدم الاستقرار هذه تسهم في عرقلة الاستثمارات الخارجية و محدوديتها لأن رأس المال جبان ولا يستقر إلا حيث يوجد الأمان.

الخاتمة

من المبكر تقديم رؤية تقييمية لحجم النفوذ التركي في القارة الافريقية، إذ أن الاهتمام التركي بالقارة يعد جديد نسبيا بالمقارنة مع القوى الأخرى ذات النفوذ التقليدي في افريقيا كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى الصين. التي بدأت تنسج استراتيجياتها تجاه المنطقة منذ عقود طويلة. فإذا تفحصنا الأدبيات الغربية حول الموضوع سنجدها تهول من شأن النفوذ التركي والذي تعتبره سعيا من طرف القادة الأتراك (حزب العدالة والتنمية) لاستعادة أمجاد الامبراطورية العثمانية التي كان لها وجود في شمال افريقيا بكيفية خاصة. أما الأتراك فيعتبرون وجودهم في القارة طبيعي يندرج في سياق توجه جديد في السياسة الخارجية التركية وهو تنويع الشركاء الاستراتيجيين والتخفيف من التوجه نحو الغرب. إذ أن السبب الرئيس في التفات أنقرة نحو الشرق بصفة عامة وافريقيا تحديد، كان بعد أن تشكلت قناعة راسخة لدى القادة الأتراك فعدم جدوى الاستمرار في ملاحقة الغرب، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي كان واضحا في رفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. لذلك فعودة أنقرة لأحضان الشرق هو بمثابة رجوعها إلى إطارها الطبيعي.

اجتمعت العديد من العوامل والظروف التي جعلت تركيا توجه بوصلتها الاستراتيجية نحو القارة الإفريقية. فالأخيرة، تشكل محطة مهمة في الاستراتيجية التركية العالمية الجديدة. القائمة على مفهوم "العمق الاستراتيجي". فإفريقيا مهمة على جميع الصعد السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية والاقتصادية.. ومن أجل تحقيق اختراق ناجح للقارة اعتمدت انقرة على مقاربة وصفت بـ "الناعمة". مستفيدة من خبرتها غير الاستعمارية في افريقيا، وصورتها الطيبة لدى شعوب المنطقة. فقد اعتمدت تركيا على المساعدات الانسانية والتنموية وعلى التبادل الثقافي، كما ساعدها البعد الديني في هذا الاختراق فهي تقدم نفسها كسند للشعوب الاسلامية التي تشكل نسبة كبيرة من سكان القارة.

الحضور التركي في القارة الإفريقية حقق فرصا للطرفين؛ فبينهما اعتماد متبادل فإفريقيا تبحث عن شريك اقتصادي واستراتيجي جديد. وتركيا يمكن أن تستفيد من افريقيا سياسيا ودبلوماسيا سيما من خلال البعد التصويتي إذ أن القارة الإفريقية تتكون من 53 دولة ويمكن لتصويتها أن يكون حاسما لتأييد مواقف تركيا في المحافل الدولية. فضلا عن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يجنيها الطرفان في علاقاتهما الاقتصادية فإفريقيا تمتلك امكانيات ضخمة جعلت تركيا تلجها للإستثمار والتجارة. لكن هذا لا ينف وجود مخاطر قد تترتب عن تعاظم النفوذ التركي في إفريقيا، تتعلق بعدم التكافؤ بين الطرفين اقتصاديا، علاوة على تفكك مفاصل القارة الافريقية، والنزاعات والأزمات التي تعيشها دولها. اضافة إلى المنافسة الشرسة التي تعرفها تركيا من قبل القوى الكبرى ذات النفوذ التقليدي في إفريقيا.

قائمة المراجع

باللغة العربية

* تأسست هذه الوكالة في 1992 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بهدف مساعدة دول آسيا الوسطى في البلقان والقوقاز في عمليات تحولهم الديمقراطي، وبعد 2003 أخذت هذه الوكالة بعدا عالميا وتوسع حضورها الجغرافي لتشمل مناطق أخرى منها جنوب الصحراء.

أوراكشي سرحات، "بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير 2022.

زاش فرتين. (2019). تركيا والوضع الجديد في افريقيا: مخططات عثمانية أم مخاوف غير مبررة؟ *مركز بروكينغز* ، 5-7.

خالد بقاص. (جانفي, 2017). *مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 15* .

على كايا. (2021). كيف أقامت تركيا علاقات مع القارة الافريقية على مدار 23 عام. *TRT عربي* .

محمد السعيد حجازي. (2020). تركيا والاهتمامات الجديدة بافريقيا. *مجلة الناقد للدراسات السياسية*.

محمد سمير الرنتيسي. (15 مارس/آذار, 2015). الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب. *مركز الجزيرة للدراسات*.

محمود زكرياء محمود ابراهيم. (2015). *العلاقات السياسية الافريقية-التركية: القضايا والمحددات*. القاهرة: مركز البحوث الافريقي.

مصطفى صلاح. (11 نوفمبر, 2017). الدور التركي في افريقيا: اقتصاد يجرك السياسة. *مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية*.

باللغة الأجنبية

.10 ، *IFRI* .étrangère turque La recomposition de la politique .(2014) . Gabrielle Angey

. *IFRI* .étrangère turque La recomposition de la politique .(2014) .Gabrielle Angey

. *IFRI* .étrangère turque La recomposition de la politique .(2014) .Gabrielle Angey

LE MOUVEMENT MUSULMAN TURC DE FETHULLAH .(mars, 2015) .Gabrielle Angey
. *Politique Africaine* .ÉCOLE AU TRANSNATIONAL'SUBSAHARIENNE : FAIRE L

Ngouana, E. Y. (2020). Les Relations Turco-Africaines : quelbilan en 2020 ? *entre africain d'Etudes Internationales, Diplomatiques, Économiques et Stratégiques (CEIDES)* , 04.

Tepecikliоğlu, E. E. (2017, jully). Economic relations between turkey and Africa: challenges .and prospects. *Journal of Sustainable Development Law and Policy*